SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 7 فيفري 2019
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: العدلية واملاك الدولة والشؤون العقارية
الموضوع : جلسة مع النقابة الأساسية لأعوان واطارات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
مرحلة النزاع :
نوع المكاسب : تسوية وضعية حراس العقارات /تسوية وضعية الاعوان العرضيين تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية/ التعديل بالترفيع في المنحة التحفيزية / الاتفاقية المبرمة مع الوكالة العقارية للسكنى لتمتيع أبناء الوزراة بمقاسم سكنية
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

محضـر جلسـة

إنعقـدت يـوم الخمـيس الموافـق لـ7 فيفـري 2019 جلسـة عمـل علـى السـاعة الثالثـة مساء 15h00، بمقر وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الكائن بشارع محمد الخامس – تونس مع النقابة الأساسية لأعوان وإطارات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خصصت لمتابعة بعض الملفات العالقة والمطالب وذلك تحت إشراف السيد الهادي الماكني وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وحضـــــرها :

عن الطرف الإداري :

- سهيل عنان : رئيس الديوان
- الحبيب الجريدي : المدير العام للمصالح المشتركة
- رضا الجبالي : مدير الشؤون المالية

عن الطرف النقابي :

- طارق السايح : عضو بالمكتب النقابي
- أحمد عبد النبي : كاتب عام النقابة الأساسية
- إبراهيم الفزاني : كاتب عام مساعد
- سليم بن عمر : عضو بالنقابة الأساسية
- عادل النوري : عضو بالنقابة الأساسية
- صابر الرحالي : عضو بالنقابة الأساسية
- فيصل القضقاضي : عضو بالنقابة الأساسية

وحيث ويعـــد التداول والنقاش تم الإتفاق على ما يلـــي :

الموضوع	مـا تـم الإتفـاق عليـه
تسوية وضعية حراس العقارات	عبر المكتب النقابي عن إنشغاله الشديد بهذا الملف وأكد على ضرورة العمل بالنجاعة المطلوبة لتسوية وضعية المعنيين خاصة وأن عددهم لا يتعدّى 21 حالة. وجوابا أكد السيد الوزير أن الوزارة بادرت منذ 19 جانفي 2019 بتوجيه مراسلة إلى رئاسة الحكومة قصد تسوية وضعية من ذُكر كما شدد على ضرورة عرض الملف على أنظار لجنة 5 زائد 5 بإعتبارها الآلية الوحيدة للتسوية متعهّدا بالعمل على تسوية وضعيتهم في أقرب الآجال الممكنة.

02	تسوية وضعية الأعوان العرضيين تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية.	أكّد السيد المدير العام للمصالح المشتركة أنّ وزارة الشؤون الإجتماعية قبلت من حيث المبدأ تسوية الوضعية باعتماد أجور سنة 2010 كقاعدة إحتساب وللغرض وجهت هذه الأخيرة مكتوبا للصندوق المعني الذي ستتولى الإدارة التواصل معه بشأن هذا الموضوع. كما أكد أن المصالح المالية المختصة بالوزارة ربطت الصلة بمسؤولي الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بعد الإنتهاء من تحديد القائمة الإسمية للمعنيين بالأمر وضبط مفعولها المالي في حدود مليون وتسعمائة وستة وعشرون ألف دينارا (1.926.000,000 د) والتي أحيلت على أنظار المصالح المختصّة بالصندوق المذكور مع مطلع السنة الإدارية الجارية لغاية إتمام إجراءات التسوية النهائية. هذا وتعهد السيد الوزير بتأمين المتابعة الدقيقة والمستمرة لتسريع عملية التسوية وذلك بربط الصلة مباشرة بالصندوق كمراسلة وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة) لتوفير الإعتمادات الضرورية عن طريق طلب إعتماد تكميلي لغاية صرفها لفائدة الصندوق صبرة واحدة .
03	التعديل بالترفيع في المنحة التحفيزية	أكد الطرف النقابي على ضرورة تفعيل الفقرة 2 من الفصل 5 المتعلقة بالتعديل بالترفيع في المنحة التحفيزية بموجب مقرر داخلي صادر عن الوزير المكلف بأملاك الدولة والشؤون العقارية حسب نسبة تطور المستحقات منذ سنة 2016 بما يتناسب وأحكام ذات الأمر. وجوابا اعتبرت سلطة الإشراف أنها لا ترى مانعا من التعديل بالترفيع في المنحة التحفيزية لغاية تحفيز الأعوان مع التأكيد أنّ الحل الأنسب يكمن في تنقيح الأمر لإدراج تلك الزيادة بمقتضى نسبة سنوية قارة يتم تحديدها بالإتّفاق مع الطرف النقابي ويتم التنصيص عليها ضمن الأمر المذكور وسحبها على المتقاعدين. في حين تمسك الطرف النقابي بضرورة تفعيل الفقرة 2 من الفصل 5 من الأمر المحدث للمنحة التحفيزية.
04	الإتفاقية المبرمة مع الوكالة العقارية للسكنى لتمتيع أبناء الوزارة من مقاسم سكنية	تمسك الطرف النقابي بضرورة تفعيل الإتفاقية الممضاة من طرف السيد الرئيس المدير العام للوكالة العقارية للسكنى وشدّد على إعتمادها . ولغاية تفعيل هذا التوجه طالب السيد الوزير بضرورة إطلاعه على مشروع الإتفاقية المذكورة والتنسيق مع السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية قصد مصادقته على الإتفاقية.

ورفعت الجلسة على الساعة السادسة مساءا

الكاتب العام
أحمد عبد الحق

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
الهادي العكاري